

الفصل الرابع

الإسلام والحرية السياسية

١- الأمة مصدر السلطات فى الإسلام:

هل الأمة مصدر السلطات فى الإسلام؟.

إن على جواب هذا السؤال يتوقف نصيب الأمة ونصيب كل فرد من أفرادها فى حق الحرية السياسية.

وجوابنا عن هذا السؤال بالإثبات، وهو أن الأمة مصدر السلطات، فلها حق الاشتراك فى نصب الحاكم الذى تريده حاكماً عليها، ولها حق تعيين شكل الحكم الذى يقوم فيها، ولها حق تعيين شكل ما تراه فى الحكم الذى اختارته.، ولكل فرد من أفرادها حق فى ذلك كله، لأن حقوق الأمة فى الحقيقة ليست إلا حقوق أفرادها، إذ لا يتصور أن تقوم بهذه الحقوق بمجموعها وإنما يقوم بها مجموعها فرداً فرداً.

وإذا كانت الأمة مصدر السلطات كان حاكمها تحت سلطانها، ولم تكن هى تحت سلطانه، فتكون لها حريتها السياسية بأكمل معانيها، لأن الحق فى هذه الحرية حقها الذى أعطاه الإسلام لها، لم تأخذه منحة من حاكم من حكامها. ولو أنه كان منحة من حاكم لم يكن حقاً صحيحاً، لأن من له حق المنحة له حق

استردادها، فتكون حريتها إذا كانت منحة من حاكم مهددة بحقه في استردادها منها، ولهذا أراد الإسلام أن يجعل حق الأمة في حريتها السياسية حقا طبيعيا لها، لا تستمده من حاكم، إنما تستمده من كونها مصدر السلطات في الحكم، وأنها بصفتها هذه يكون الحاكم تحت سلطانها، ولا تكون هي تحت سلطانه حتى تستمد حريتها منه.

وعلى هذا الأساس - أي كون الأمة مصدر السلطات - قام الحكم الإسلامي في عهد النبي ﷺ، وقام الحكم في عهد الخلفاء الراشدين من بعده، وهما الحكمان الصحيحان في القرون القديمة للإسلام، بخلاف الحكم الذي قام بعدهما في هذه القرون، من حكم بني أمية، إلى حكم بني العباس، إلى غيرهما من حكم الفرس والترك والبربر وغيرهم، فإنها لم تكن حكماً إسلامياً صحيحاً، ولم تكن الأمة فيها مصدر السلطات، وإنما كان الحاكم المستبد هو كل شيء في الدولة، وبيده وحده سلطاتها كلها، لم يكن للأمة معه حق حريتها السياسية.

فأما عهد النبي ﷺ فقد وصفه لبعض أصحابه بأنه نبوة لا حكم فلا يمكننا أن نعهده حاكماً فيه إلا بنوع من التسامح، لأنه كان فيه نبياً يتلقى الوحي، ولم يكن مستقلاً فيه بالحكم.

ومع هذا كان يشرك الأمة في بعض ما لا يكون من أمور هذا الحكم عن وحي، كما استشار الصحابة في غزوة بدر، إذ جمع

كبراء جيشه وقال لهم: «أيها الناس، إن الله قد وعدني إحدى الطائفتين أنها لكم: العير أو النفير». وكانت العير قادمة مع أبي سفيان، بتجارها في الشام، وكانت النفير قد خرجت من مكة لتمنع المسلمين من هذه العير، فاستشار النبي ﷺ كبراء جيشه فيمن يقصده بالقتال من الطائفتين، وكان قد تبين له أن بعضهم يريدون غير ذات الشوكة من الطائفتين؛ وهي العير. ليستعينوا بما فيها من الأموال، حتى قال بعضهم له: هلا ذكرت لنا القتال لنستعد.

فقام المقداد بن الأسود رضي الله عنه فقال له: يا رسول الله، امض لما أمرك الله، فوالله لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى: «اذهب أنت وربك فقاتلا إِنْ هُنَا قَاعِدُونَ» ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون، والله لو سرت بنا إلى برك الغماد^(١) لجالدنا معك من دونه حتى تبلغه.

فدعا له النبي ﷺ بخير.

ثم توجه إلى كبراء جيش الأنصار من أهل المدينة يستشيرهم، لأن معاهدته معهم قبل هجرته إليهم لم تكن تلزمهم إلا بنصرته على أعدائه إذا قصدوه في دارهم، فالتفت نحوهم وقال: «أشيروا عليّ أيها الناس» ولم يصرح باسم الأنصار.

فقام سعد بن معاذ سيد الأوس من الأنصار فقال له: كأنك تريدنا يا رسول الله؟.

(١) موضع على ثلاثين أو أربعين ميلا جنوب المدينة الغربية.

فقال له : أجل.

فقال سعد له : قد آمنا بك وصدقناك ، وأعطيناك عهدونا ، فامض
لما أمرك الله ، فو الذى بعثك بالحق ، لو استعرضت بنا هذا البحر
- بحر القلزم وهو البحر الأحمر - فخضته لنخوضه معك ، وما
نكره أن تلقى العدو غداً إنا لصبر عند الحرب ، صدق عند اللقاء ،
ولعل الله يريك منا ما تقر به عينك ، فسر على بركة الله.

فأشرق وجهه ﷺ ، وسر بذلك سرورا عظيما ، لأنه حصل به على
موافقة كبراء المهاجرين والأنصار على ما كان يريده من اختيار
ذات الشوكة من الطائفتين ، لينال به نصراً حاسماً على قريش ، أما
المال الذى كان مع العير فإنه لا يهيمه بشيء ، لأنه لم يكن يقاتل
من أجل المال ، وإنما كان يقاتل دفاعاً عن الدعوة التى يقوم بها ،
كان النصر الذى ناله على قريش فى هذه الغزوة نقطة تحول كبير
فى تاريخه معهم.

ثم نزل على رأيهم فى هذه الغزوة أيضاً حين سار بجيشه حتى
نزل أدنى ماء من بدر.

فقال له الحباب بن المنذر الأنصارى - وكان مشهوراً بجودة

الرأى :

يارسول الله أهذا منزل أنزلك الله ، ليس لنا أن نتقدم عنه

أو نتأخر. أم هو الرأى والحرب والمكيدة؟

فقال له : بل هو الرأى والحرب والمكيدة.

فقال الحباب: يار سول الله، ليس لك هذا بمنزل. فانهدض بالناس حتى تأتي أدنى ماء من القوم، فإني أعرف غزارة مائه وكثرتة، فتزله وتغور ما عداه من الآبار، ثم تبني عليه حوضاً فتملؤه ماء فتشرب ولا يشربون. فقال له: لقد أشرت بالرأى.

ونهض حتى نزل أدنى ماء من القوم، ثم أمر بالآبار التي خلفهم فغورت، ليقطع أمل المشركين في الشرب من وراء المسلمين، وكان بعد هذا له ما كان من ذلك النصر العظيم.

ثم جاءت غزوة أحد، وكان المشركون قد قصدوا المدينة بجموع عظيمة، ليثأروا لأنفسهم من هزيمتهم في غزوة بدر، وليقضوا على المسلمين قبل أن يستفحل أمرهم.

فاهتم النبي ﷺ بأمرهم، وجمع أصحابه ليستشيرهم في لقائهم، ويفسد عليهم قصدهم بحسن التدبير، وتقليب وجوه الرأى.

فلما جمعهم قال لهم: إن رأيتم أن تقيموا بالمدينة، وتدعوهم حيث نزلوا، فإن هم أقاموا أقاموا بشر مقام، وإن هم دخلوا علينا قاتلناهم.

فوافقه شيوخ المهاجرين والأنصار على هذا الرأى، ورأوا أن فيه من حسن التعقل وعدم المجازفة ما يجعله أرجح من غيره.

ورأى غيرهم من الأحداث أن يخرجوا إلى لقاء المشركين في أحد، ولا سيما من لم يشهد منهم غزوة بدر، لأنهم أرادوا أن يكون لهم شرف في القتال والنصر، مثل شرف من شهد هذه الغزوة وكان من رأيهم حمزة بن عبد المطلب عم النبي ﷺ.

ودافع كل من الفريقين عن رأيه، وأصر كل منهما عليه، فلم يكن هناك بد من الحل البرلماني الحديث، وهو النزول على رأى الكثرة، فشرعه الإسلام قبل أن يشرع فى هذا العصر، وكانت الكثرة فى جانب أولئك الأحداث، فنزل على رأيهم، وآثره على رأيه ورأى شيوخ المهاجرين والأنصار، لأن فى مخالفة رأى الكثرة من الفساد ما يرجحه على رأى القلة، ولو كان رأى القلة فى ذاته أصوب من رأى الكثرة، والاجتهاد فى الرأى إنما يفيد الظن، وأمر الغيب لا يعلمه إلا الله تعالى، وحينئذ لا يكون هناك أمر قاطع فى رأى القلة والكثرة، لأن النصر بيده تعالى، هو الذى يعلم وجه الحق دون غيره.

وقد انتهت هذه الغزوة بنصر غير حاسم للمشركين، ولم ينالوه إلا بمخالفة رماة المسلمين لما أمرهم به النبى ﷺ، ومع هذا ثبت من بقى من المسلمين ولم ينهزموا حتى أدرك قريشاً من الخوف ما أدركها، أن يعود المنهزمون بمدد من أهل المدينة لمن ثبت منهم فى القتال، فيفسدوا عليها ما أدركته من ذلك النصر، فانصرفت عن القتال من نفسها، لم ينصرف من ثبت لهم من المسلمين إلا بعد انصرافها، بل لم ينصرفوا إلا بعد أن تبعوها فى انصرافها ليثبتوا لها قوتهم.

ثم كانت غزوة الأحزاب فى السنة الخامسة من الهجرة، وقد أتت قريش بجموع إلى المدينة أكثر من جموعها فى أحد،

ثم حاصرت المسلمين في المدينة بهذه الجموع، وأطالت الحصار حتى اشتد الكرب على المسلمين، ولا سيما بعد نقض بني قريظة في ضواحي المدينة لعهدهم معهم وانضمامهم إلى أعدائهم.

فلما رأى النبي ﷺ اشتداد الأمر على المسلمين، عمد إلى الحيلة في إفساد ما بين أحزاب المشركين، فاتجه نحو رؤساء قبائل البادية المنضمة إلى قريش، لأن الحيلة تذهب عليهم أكثر من غيرهم، ولأنهم يقاتلون مع قريش طمعاً في المال، ولا يقاتلون عن عقيدة وحق مثل مشركي قريش.

فبعث إلى عيينة بن حصن الفزاري والحارث بن عوف المري في السر أن يقطعهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه، فرضيا بذلك من جواسيسه الذين عرضوه عليهما، ثم أتوا بهما في خفية ليعقدا معه صلحا على ذلك فتمت حيلته في إحضارهما مستخفيين من قريش، وإيقاعهما بذلك في خيانتها. وما يكون لذلك من الأثر في إفساد ما بين أولئك الأحزاب لأنه لا يصلح أمر قوم بعد خيانة بعضهم لبعض.

ثم مضى في إظهار جده لهما في ذلك الأمر بعد حضورهما إليه، وقد طلبا منه نصف ثمار المدينة، فأبى إلا ما عرضه عليهما من الثلث، فرضيا به بعد أن رأيا إصراره عليه، ولما رضيا به أحضرت صحيفة ودواة، وأحضر عثمان بن عفان ليكتب عنه الصلح فكتبه في الصحيفة.

ولما أن تم هذا كله، وحصل على ما أراد من إيقاعهما فى خيانة قريش، رأى فى حذق أن يتخلص مما أوقعهما فيه، وأن يلقى التبعة فى عدم إتمام هذا الصلح على غيره من أصحاب هذه الثمار. فبعث إلى سعد بن معاذ سيد الأوس، وإلى سعد بن عبادة سيد الخزرج، وذكر لهما أمر هذا الصلح، ليستشيرهما فيه، ويأخذ موافقة منهما عليه، وما كان لعيينة والحارث أن يعترضا عليه فى ذلك، لأنهما رضيا بالمضى فى الصلح معه وهما يعلمان أن الثمار لأهل المدينة لا له، ولم يحتاطا لأنفسهما بعقد الصلح من أصحاب الثمار من أول الأمر وقد وقعا بهذا فى الفخ، وما على من وقع فى الفخ إلا أن يرضى ويستسلم.

فلما استشار سعد بن معاذ وسعد بن عبادة فى هذا الصلح قالوا له يا رسول الله، أمراً تحبه فنصنعه، أم شيئاً أمرك الله به لا بد من العمل به، أم شيئاً تصنعه لنا؟ وفى رواية: إن كان أمراً من السماء فامض له، وإن كان أمراً لم تؤمر به، ولك فيه هوى، فسمع وطاعة، وإن كان إنما هو الرأى فما لهم عندنا إلا السيف.

فقال لهم: لو أمرنى الله ما شاورتكمما، والله ما أصنع ذلك إلا لأنسى رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة، وكالبوكم من كل جانب. فأردت أن أكسر شوكتهم إلى أمر ما.

فقال سعد بن معاذ له: يا رسول الله، فقد كنا نحن وهؤلاء القوم - غطفان قوم عيينة والحارث - على الشرك بالله وعبادة الأوثان،

لا نعبد الله ولا نعرفه، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منا ثمرة إلا قري أو بيعاً، أفحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا له، وأعزنا بك وبه نقطعهم أموالنا؟ مالنا بهذا من حاجة والله لا نعطيهم إلا السيف، حتى يحكم الله بيننا وبينهم.

فقال لسعد بن معاذ: فأنت وذاك.

فأخذ سعد صحيفة الصلح فمحا ما فيها من الكتابة، ورجع عيبينة والحارث بعد أن تمت عليهما الحيلة ولعلمهما لم يكن في نفسيهما شيء من النبي ﷺ، ولعل ما في نفسيهما كان ممن أفسد الصلح بينهما وبينه.

ثم تتابعت الخيانات بعد هذا في جيش الأحزاب، حتى فسد أمره بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من النصر فانقطع أمل قريش بعد هذا من المسلمين، إلى أن غزاهم المسلمون في مكة وفتحوها عليهم.

وفى هذه الأمثلة ما يكفي لبيان ما كان يتمتع به المسلمون في عهد النبوة من الحرية السياسية، ولبيان ما كان لهم من المشاركة في أمورهم التي لا شأن لها بالوحي، وكان من الممكن أن يؤخذوا بالوحي فيها أيضاً ولكن هذا الوحي سينقطع بعد عهد النبوة، فلا بد أن يعطوا شيئاً من السلطة في بعض أمورهم، ويترك للوحي ما عداه من الأمور، حتى إذا انقضى عهد الوحي كانت السلطات كلها في أيديهم قياساً على ما أعطاهم الوحي من السلطة في بعض أمورهم.

وقد عرف جمهور المسلمين هذا الحق لأنفسهم بعد وفاة النبي ﷺ، بل بادروا إلى استعماله وبعض أصحابه مشتغل بتكفينه وتجهيزه للدفن، حرصًا منهم على هذا الحق أن يسلب منهم، لتقوم كسروية أو قيصرية فيهم.

فاجتمع الأنصار في سقيفة بنى ساعدة لينظروا فيمن يتولى أمر المسلمين منهم، وقد ظنوا أنهم أصحاب الدار، وأن المهاجرين طارئون فيها عليهم، فهم أحق بأمر الحكم في المسلمين منهم، وقد فاتهم أن الإسلام لا يعرف حدود الدار ولا يعرف حدود القومية وإنما هي المصلحة العامة للمسلمين جميعًا.

ولما علم أبو بكر باجتماعهم في سقيفة بنى ساعدة ذهب إليهم في نفر يعد على الأصابع من المهاجرين، ودار النقاش بين الفريقين فيمن يولونه على المسلمين في حرية تامة، وفي إخلاص تام، حتى اتفق الفريقان على تولية أبي بكر، فتمت توليته باختيارهم له، وعلى ذلك الأساس الذي تكون فيه الأمة مصدر السلطات كلها.

وقد اعترف أبو بكر بهذا الحق لهم في أول خطبة له عقب توليه الحكم، وأعلن أن حكمه سيكون بتوجيههم له، فقال: أيها الناس، إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنتم فأعينوني وإن أسأت فقوموني، القوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، والضعيف فيكم قوى عندي حتى آخذ الحق له.

وليس أصرح من هذا الاعتراف في خطبته بأن الأمة مصدر

السلطات، لأنه اعترف بأن توليه الحكم كان منحة منها له، وبأنه لم يستحقه لفضل له على أفرادها، لأنه قد يكون فيهم من هو خير منه، ولكن الناس إنما يتفاوتون بأمور باطنية لا يعلمها إلا الله تعالى، والأمة لا يهتمها مثل هذه الأمور التي استأثر الله بعلمها، وإنما يهتمها أن تولى عليها من يرى أنه لا يمتاز بشيء عليها، وأنه ليس بخيرها ولا أفضلها، ليحفظ لها سلطتها عليه ويشعر بأنه محتاج إلى رأيها مع رأيه.

ولهذا طلب منهم أبو بكر مشاركتهم له في حالتي إحسانه وإساءته في الحكم، لأنه يجتهد فيه برأيه فيصيب ويخطئ مثل كل مجتهد ومشاركتهم في حالة الإحسان في الحكم بإعانتهم له، ومشاركتهم له في حالة الإساءة في الحكم بتقويمهم له، فإذا لم يخضع لتقويمهم فلهم حق عزله، كما لهم حق توليته. لهذا تكون الأمة مصدر السلطات أولاً وأخيراً في الحكم.

ثم أراد أبو بكر أن يستن للأمة سنة أخرى في تولية الحاكم عليها، وهي أن ينوب عنها في تولية من يقوم بعده بأمرها بعد استشارته لها، حتى لا تختلف فيمن توليه عليها كما اختلفت حين توليته. فاختار لها عمر بن الخطاب بعد استشارتها فيه. وقد خاف بعض المسلمين من شدته فطمأنهم أبو بكر لأنها شدة لا عنف فيها؛ لا بد للحاكم من بعض الشدة لأنها تكون في الحقيقة حزمًا نافعا لهم.

فتولى عمر بعد أبى بكر على أساس أن الأمة مصدر السلطات أيضاً، وسار عمر على هذا الأساس فى خلافته عليها، وكان عهده أزهى عهود الخلفاء الراشدين.

فلما طعنه أبو لؤلؤة الفارسى ورأى أن أجله قد دنا، جمع كبار الصحابة وقال لهم: إن بيعة أبى بكر كانت فلتة وقى الله المؤمنين شرها. واختار لهم طريقاً آخر فى تولية الحاكم عليهم سيأتى بيانه. وجمهور العلماء يحملون قول عمر - إن بيعة أبى بكر كانت فلتة على بيعة المسلمين لأبى بكر وإنى أرى أن هذه البيعة لم تكن فلتة، إنما أتت بعد محاورات ومجادلات فيمن هو أحق بحكم المسلمين، وبعد اقتناع صحيح بصلاحية أبى بكر لحكمهم.

وإنما الفلتة التى أرادها عمر كانت فى بيعة أبى بكر له، لأنها كانت فى الحقيقة فلتة لا تصدر إلا من مثله، ممن لا طمع له فى الحكم، وممن لا يرى حقاً له فيه ولا لأحد من ذريته وأهله بعده. وما أندر من يكون مثل أبى بكر فى إثارة مصلحة المسلمين على نفسه. فلتذهب هذه الفلتة حيث وقى الله المسلمين شرها، لا يصح أن تتخذ سنة فى تولية الحاكم عليهم، لتكون باختيار الحاكم القائم لمن يتولى الحكم بعده، فيستغل سلطته فى التأثير عليهم، ويحملهم على إثارة مصلحته على مصلحتهم، فيجعل الحكم وراثياً فى عقبه، ويقلبه إلى كسروية أو قيصرية لا يكون للأمة سلطة فيها، يذهب ما سنه الإسلام لها من أنها مصدر السلطات كلها.

وكان الطريق الذى سلكه عمر لهم أن نظر فيمن يصلح لتولى الحكم بعده من المسلمين، فلم يحصره فى شخص واحد كما حصره أبو بكر، وإنما حصره فى ستة نفر ليكون الأمر فيه شورى بينهم: وهم عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبى وقاص، وطلحة بن عبيد الله. عليهم أن يختاروا من بينهم واحداً منهم، فإذا اتفقوا على واحد كان هو الخليفة عليهم، وإن اختلفوا كان الخليفة من يختاره أكثرهم، فإذا تساوى العدد فيمن يختارون دخل فى اختيارهم عبدالله بن عمر ليرجح بينهم ولا يكون له أكثر من حق ترجيح بعضهم على بعض. وكان أن اختلفوا فيمن يختارون منهم للحكم، فلما طال اختلافهم عرض عليهم عبد الرحمن بن عوف أن ينزع واحد منهم نفسه فى الحكم ليختار واحداً من الباقين، فاستمسكوا بحقهم فى ذلك ما عداه فإنه نزع نفسه منه ليختار واحداً منهم.

فلما نزع عبد الرحمن نفسه من الحكم أخذ يستشير الناس فيمن يوليه عليهم من الخمسة الباقين، ومضى يجتمع بهم ويتعرف رغباتهم، حتى رأى أن أكثرتهم فى جانب عثمان بن عفان، وقد اختار فريق منهم على بن أبى طالب، ولكنهم كانوا أقل ممن اختار عثمان.

فاختار لهم عثمان وترك علياً، وكان الذى يقف عقبة فى اختيار على هو رأيه فى أنه أحق بتولى الحكم بعد النبى ﷺ، لأنه ابن عمه،

وزوج ابنته فاطمة، وأسبق في الإسلام من جميع بنى هاشم فخاف المسلمون أن يتولى الحكم فيجعله وراثته في ذريته، ولا يرجع إليهم في اختيار من يصلح للحكم.

وسار عثمان على منهاج الشيخين قبله، وتوالت الفتوح على عهده حتى وصلت الدولة الإسلامية إلى حدود بعيدة في شرق الأرض وغربها، وشمالها وجنوبها وكان سمحاً في دينه، ليناً في حكمه، فأباح للناس من معالم الحضارة ومظاهر النعمة ما أباح، حتى سعدوا في عهده وتنعموا في حدود ما أباحه لهم الله تعالى، وكان هذا مما لا بد منه بعد مظاهر النسك قبله في عهد النبوة والشيخين، ليعلم الناس أن الإسلام لا يأبى مذاهب الحضارة في حدودها المباحة، وفي اعتدال لا إسراف فيه يضيق على جمهور الناس.

ولكن الناس هم الناس في كل زمان ومكان، لا يلبث المال إذا ظهر فيهم أن يفسدهم، ويجعل بعضهم يحقد على بعض، حتى يصل حقدهم إلى شخص الحاكم الذي وفر المال لهم، وأباح لهم أن يظهر أثر نعمته عليهم، كان ظهور هذا الفساد في ناشئة جديدة ظهرت في الإسلام، فحملت أهواء جديدة لا تمت الإسلام بسبب، ولا يشاركهم فيها من عاصروهم من القدامى الذين كانوا أقرب منهم إلى فهم رسالة الإسلام.

وكان فريق منهم من متنطعة الأعراب الذين يسكنون البوادي ففهموا أن الإسلام زهد وتقفش، ولم يرضهم ما أباحه عثمان للناس من مظاهر الحضارة، وهم الذين عرفوا باسم الخوارج.

وكان فريق منهم من غلاة الشيعة الذين يبالغون فى أمر على بن أبى طالب لا يرون لغيره حقا فى حكم المسلمين، وينكرون أن تكون الأمة مصدر السلطات، وقد طالت خلافة عثمان عليهم، وخشوا أن يرث قومه بنو أمية الحكم بعهدده؛ لأنهم يتطلعون إليه بحكم زعامتهم لقريش قبل الإسلام، فلا يرضيهم أن يتزعم عليها غيرهم. إلى فرق أخرى كان لبعضها هوى فى الزبير بن العوام، وكان لبعضها هوى فى طلحة بن عبيد الله، وكان لبعضها هوى آخر يحملها أيضاً على بغض حكم عثمان.

فأخذوا يثيرون الفتنة على عثمان بتأثير هذه الأهواء، لا لسبب صحيح يدعو إلى إثارة هذه الفتنة عليه، لأن حكمه كان مستقرا فى البلاد، وكانت جيوشه مظفرة تفتح الفتوح العظيمة هنا وهناك. فلما ظهرت بوادر هذه الفتنة أخذ يعالجها بما عرف به من اللين، وبما يراه من حق الأمة فى مشاركته فى الحكم، ومن أنها هى مصدر السلطات، فبعث الرسل إلى الأقاليم يبحثون فيما يشكو منه أولئك الثائرون، وسمع لما يشكون منه وهو يعرف تعنتهم فيه، لأنه لا يريد أن يأخذهم بالشدة ولا يريد أن يزيد فى هذا الفتق الذى أحدثوه، ولكنهم كانوا يزيدون فى سعيهم فى الفتنة كلما زاد فى سعيه فى إرضائهم.

وخير ما يمثل حاله معهم كتابه إلى أم المؤمنين أم سلمة زوج النبى ﷺ جواباً لها عن كتاب منها إليه فى شأنه معهم:

«يا أمنا إن هؤلاء النفر راع غثرة تطأطأت لهم تطأطؤ الماتح للدلاء، وتلدت لهم تلدد المضطر، فأراهمنى الباطل شيطاناً، وأرانيهم الحق إخواناً عذيري الله، ألا ينهى منهم حليم سفيهاً وعالم جاهلاً والله حسبي وحسبهم يوم لا ينطقون، ولا يؤذن لهم فيعتذرون».

نعم كان عثمان يحسبهم إخواناً مع ثورتهم عليه، لأنهم من الأمة التي اختارته للحكم، فكان منحة منها له، ولم يكن له ميزة على فرد منها يستحقه بها، ويجب أن يستمر في نظره هذا إليهم، وإن رأوه شيطاناً لا أخوا لهم، لأنه بيت في نفسه ألا يلوث يده بدم مسلم، كما لم يلوث كل من الشيخين قبله يده بهذا الدم، لينهى حكمه طاهراً من هذا الإثم كما انتهى حكماهما.

وكان معاوية بن أبي سفيان والياً على الشام من يوم فتحه على عهد عمر، وهو من كبار بنى أمية، فعرض على عثمان أن يرسل له جيشاً من الشام يستقر في المدينة، ليحميه من أولئك الثائرين، فأبى عليه عثمان ذلك، كراهة منه أن يريق دم مسلم في بلد يرقد فيه جثمان النبي ﷺ.

وما كان لعثمان أن يرضى أولئك الثائرين بأكثر مما فعله لإرضائهم وكان لا يرضيهم إلا أن يعتزل الحكم من غير سبب يوجب عزله، وما كان لعثمان أن يجيبهم إلى هذا، لأنه يعلم أنه يزيد في اشتعال الفتنة ولا يطفئها، ولأنه عثمان الفتى الأبي الذي بادر إلى الإسلام

في خمسة بادروا معه أو ستة، وهو من دون العشرين من عمره، وكانت شجاعة تقصر عن تطاول أعناق أولئك الثائرين عليه إليها، والشجاع يلين في حق نفسه إلى الحد الذي لا يخدش الكرامة، ولا يكون فيه تجن وافتراء عليه، وإنه ليهون عليه أن يسلم في أمر نفسه، ولا ينجيها بما فيه اعتراف، منه بما يفترى به عليها.

وهكذا مضى عثمان يطاول أولئك الثائرين ويأخذهم باللين، لعل لينه يؤثر آخر الأمر في نفوسهم. وقد آثر هذا على أن يستبيح دماءهم، وكان من حقه في الدين أن يستبيحها، ولكنه حق رأى أن استعماله يزيد في هذا الفتق، وأن من حقه أن يتصرف فيه بما تقضيه المصلحة العامة، ولو كان هذا التصرف على حساب نفسه، فلم يكن من أولئك الثائرين إلا أن فعلوها عارًا وشنارًا عليهم، فاستباحوا دم شيخ جاوز الثمانين وهو في عقر داره، والمصحف في يده يتلو فيه ويسلم أمره لله، ولا يدرون أنهم أحدثوا بهذا أكبر فتق في الإسلام، وهو ما تفاداه عثمان بعد تسليمه لهم في اعتزال الحكم، فوقعوا فيه بأشنع من اعتزاله الحكم وهو سفك دمه.

واجتمع المسلمون في المدينة بعد قتل عثمان لينصبوا خليفة عليهم، لم يكن للخلافة في هذه المرة إلا على بن أبي طالب، لأنهم كانوا أربعة بقوا من الستة الذين اختارهم عمر للخلافة بعده: على بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وقد سبق أن عبد الرحمن بن عوف استشار المسلمين بعد

أن خلع نفسه منهم في عثمان وعلى دون غيرهما ، فكانت الكثرة في جانب عثمان وهذه الاستشارة تعطى أن عليًّا هو الذي يلي عثمان في ذلك ، وهذا إلى أن الزبير كان قد أعطى حقه في ذلك لعلي. ولم يكن لطلحة وسعد طمع فيها أيضًا معه.

فطلبوا عليًّا ليبايعوه بالخلافة فأظهر لهم كراهته فيها ، لأنه يعلم سوء الظرف الذي يختارونه فيه لها ، لكنه كان هو المتعين لها في هذه المرة ، وما كان له أن يحجم عنها مع كراهته لها ، لأنه رأى أن مصلحة المسلمين توجب عليه أن يجيبهم إلى اختيارهم له ، ليحاول جمع ما تفرق من شملهم ، ويرأب ذلك الفتق بقدر ما يمكنه ، وقد بايعته الأمة بالخلافة على أساس أنها مصدر السلطات أيضًا ، فكانت خلافة لا ملكا كخلافة الثلاثة قبله. وكان هو رابع الخلفاء الراشدين الذين قامت خلافتهم على هذا الأساس ، وانتهى بآخريهم عهد الخلافة الذي كان يقوم على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها.

ولا يؤثر في هذا الاختيار الحر لعلي أن الثائرين كانوا هم الذين يحكمون المدينة في ذلك الوقت ، لأن جمهرة أهلها لم يشتركوا في هذه الثورة - ولأن الثائرين لم يكونوا كلهم من شيعة علي ، بل كانوا قلة لا تذكر بينهم ، لم يكن علي ولا أبناؤه راضين عن ثورتهم ، بل كان الحسن والحسين ممن وقف أمام دار عثمان يدافعون عنه ، فلم يمكنوا الثائرين من دخولها عليه ، وكان أن تسلقوها عليه من خلفها ، لم يشعر المدافعون عنه بتسلقهم لها حتى تم لهم قتله.

ومما يؤيد هذا موافقة الأمصار الإسلامية من مكة وغيرها على هذه البيعة عند بلوغها لأهلها، ولم يكن فيها ثأرون على عثمان يرغمونهم عليها، فهي خلافة شرعية صحيحة بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

نعم إن معاوية بن أبي سفيان وأهل ولايته بالشام لم يوافقوا على هذه البيعة، فلم يكن الإجماع عليها من جميع المسلمين كما كان الإجماع على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، ولكن هذا لا يقدر في هذه البيعة أيضاً، لأن الشام كان قلة بين جميع الأقطار التي رضيت بها ويجب على القلة أن تخضع لما رضيت به كثرة الأمة، وإلا كانت باغية عليها، وكانت آثمة يستباح قتالها، ولو كان لها شبهة قد تخفف من إثمها، وقد تعذر به عند الله تعالى، ولكن الدنيا لها أحكامها وللآخرة أحكامها، إذ لا يصح خروج القلة على الكثرة لمجرد شبهة من الشبه، ومن غير أن يكون هناك ظلم صريح، أو معصية صريحة للخالق لا يصح معها طاعة المخلوق.

ولم يكن لمعاوية إلا شبهة المطالبة بدم عثمان واتهام على به، من غير أن يكون عنده دليل قاطع عليه، وأمر الدماء لا يثبت بالشبهة، بل تكون الشبهة فيها لمصلحة المتهم بها، وهذا أمر من البدهة بحيث كان محل اتفاق بين القوانين السماوية والقوانين الوضعية.

ولم يزل معاوية يعمل بوسائله حتى ظهر باطله على حق على، لأن أهل الشام كانوا مجتمعين على الإخلاص له، بخلاف

أنصار على مع كثرتهم، لأنهم كانوا بين خوارج وشيعة وغيرهم، فلم يكونوا على رأى واحد معه.

وكان على يرى كالخلفاء قبله أن للأمة حقاً عليه باختيارها له، فكان يسمع لها ويعمل على إرضائها، ولو أغضب فى هذا من يغضب من أنصاره، وقد أغضب فى هذا ابن عمه عبدالله بن عباس، وكان يده اليمنى فى خلافته، وأقوى أنصاره وأعتلهم، فكيف لا يغضب غيره ممن ليس له مثل قرابته؟

وقد أدى هذا إلى ثورة فريق من الخوارج عليه، إلى أن انتهى أمره بقتل عبد الرحمن بن ملجم له وهو يصلى الصبح بالناس، فأخلى أولئك الخوارج الجو لمعاوية بجهلهم، حتى أخذ الحكم بالسيف بعد أن كان يؤخذ باختيار الأمة، يقوم على أساس أنها مصدر السلطات كلها، وقد سن هذه السنة لن أتى بعده من ملوك المسلمين، وكان عليه تبعتها بسنه لها فيهم.

٢ - حق الفرد فى الاعتراض على الحكم:

ولما كانت الأمة مصدر السلطات كان لكل فرد من أفرادها حق فى هذه السلطة، فيؤخذ رأيه فى تنصيب الحاكم، ويكون له حق الاعتراض على ما يرى الاعتراض عليه من الحكم، ويكون له حرية تامة فى ذلك، أصاب فى اعتراضه أو أخطأ، لأنه غير معصوم من الخطأ، فإن أصاب فهو مأجور، وإن أخطأ فهو معذور، لأن

النبى ﷺ قال: (رفع القلم عن أمتى فى ثلاثة أمور: الخطأ والنسيان وما استكروها عليه).

فكان للفرد حق الاعتراض على الحكم حتى فى عهد النبوة، وهو ما هو من اتصاله بالوحى السماوى، وكون أغلب أحكامه متلقاة عنه، كان الاعتراض على النبى ﷺ من الأفراد فى بعض أحكامه يتجاوز أحياناً حق الاعتراض المقبول.

ومن هذا ما وراه أبو سعيد الخدرى أن على بن أبى طالب بعث إلى رسول الله ﷺ بذهبية فى أديم مقروظ لم تحصل من ترابها، فقسمها بين أربعة نفر: بين عيينة بن بدر، وأقرع بن حابس، وزيد الخيل، والرابع إما علقمة بن علاثة، وإما عامر بن الطفيل. فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحق من هؤلاء. فبلغ ذلك النبى ﷺ، فقال: ألا تأمنونى، وأنا أمين من فى السماء، يأتينى خبر السماء صباحاً ومساءً؟ فقام رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، محلوق الرأس، مشمر الإزار فقال: يا رسول الله، اتق الله. فقال له: ويلك. أو لست أحق أهل الأرض أن يتقى الله؟ ثم ولى الرجل فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ فقال له: لا، لعله أن يكون يصلى. فقال خالد: وكم من مصلٍ يقول بلسانه ما ليس فى قلبه. فقال له: إنى لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم.

فهذا رجل جاوز حق الاعتراض المقبول مع النبى ﷺ وكان عليه أن يسأل أولاً عن الحكمة فى إعطائهم، دونه، لأنه قد يكون فى

هذا حكمة خفيت عليه، والناس لا يعطون من المال على الفضل في الدين، لأن الدين يجب أن يكون خالصاً لله تعالى، لا لشيء من أعراض الدنيا.

وقد أعطى النبي ﷺ أولئك الأربعة تأليفاً لهم، وتقوية لإيمانهم، لما كان لهم من طمع قديم في المال، إذ كانوا يقاتلون في الجاهلية من أجل الحصول عليه، هذا من حسن السياسة في الدنيا، لأن الإسلام كان لا يزال ضعيفاً فهو في نصرته الإسلام، بدل أن يستخدموها في قتال المسلمين.

وهذا الرجل الذي طعن بما طعن إما أن يكون من المنافقين، وإما أن يكون مسلماً فيه غلظة وعنجهية، إذ كان مع نقده النبي ﷺ يخاطبه بقوله - يارسول الله - فليسعه حلمه، وليشفع فيه ظاهر إسلامه، ويترك باطنه لله تعالى يحاسبه عليه في الآخرة.

وهذا مثال آخر في عهد النبوة لم يجاوز الاعتراض فيه الحد المقبول:

حدث عمرو بن تغلب: أن رسول الله ﷺ أتى بمال فقسمه. فأعطى رجالا وترك رجالا، فبلغه أن الذين ترك عتبوا، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد فوالله إنى لأعطي الرجل، وأدع الرجل، والذى أدع أحبُّ إلى من الذى أعطى. ولكن أعطى أقواماً لما أرى في قلوبهم من الهلع والجزع، وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير، فيهم عمرو بن تغلب. فوالله ما أحب أن لى بكلمة رسول الله ﷺ حُمَرَ النِّعَمِ.

فهؤلاء القوم عتبوا عليه عتباً رقيقاً، وخافوا أن يكون تركه لهم لضعف في دينهم، فأرضاهم لأنه إنما تركهم لقوة دينهم لا لضعفه. وإنما جاز اعتراض الأفراد على الحكم في عهد النبوة مع اتصال الوحي به، لأن الحق أن للنبي ﷺ حق الاجتهاد في بعض الأمور، وهو الذي لم ينزل عليه فيه وحى، وأن له هذا الحق في أمور الدنيا والدين معاً، وأنه يجوز عليه الخطأ فيما يجتهد فيه ولو كان من أمور الدين، فإذا كان خطؤه في اجتهاده في بعض أمور الدين وجب أن ينبه عليه، وإذا كان خطؤه في اجتهاده في بعض أمور الدنيا لم يجب تنبيهه إلى خطئه فيه، لأنه يمكن العلم به من غير طريق الوحي.

فيجوز للأفراد الاعتراض على بعض أحكامه، اعتماداً على أنه يجوز أن يكون أخطأ فيه، فيكون لهم حق تنبيهه إليه، ويكون لهم في هذا من الحرية ما يكونون فيه قدوة لمن بعدهم من المسلمين، لتكون أمة حرة لا عبودية، وتسن في وسط الطغيان والاستبداد في حكومات العالم على عهدا هذه السنة الحسنة، فلعلها إذا لم تعمل بها وتوقع الاستبداد تعمل بها أمة غيرها، لأن الإسلام بعث رحمة للناس جميعاً.

وكان للفرد حق الاعتراض على الحكم في عهد الخلفاء الراشدين أيضاً، لأن عهدهم يشبه عهد النبوة في الحكم، لهذا ورد في نص الأحاديث: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى،

فلعهدهم من القداسة الدينية مثل عهد النبوة)، ومنه نأخذ الأمثلة الدينية على ما كان للفرد من حق الاعتراض على الحكم فى الحكومة الإسلامية الصحيحة.

ومن هذا ما حصل فى البيعة لأبى بكر بالخلافة، فقد تخلفت فاطمة الزهراء عن بيعته لأنها كانت ترى أنه لا حق له فى الخلافة، فكانت لها حرיתה التامة فى تخلفها عن بيعته، ولم يحاول هو ولا غيره إكراهها عليها، حتى توفيت على هذا بعد ستة أشهر من وفاة النبى ﷺ، وليس بعد هذه الحرية السياسية من حرية.

وكذلك تخلف زوجها على بن أبى طالب عن بيعه أبى بكر، لأنه كان يرى أنه أحق منه بالخلافة، لقرابته من النبى ﷺ، فلم يحاول هو ولا غيره إكراهه على بيعته، بل تركت له حرите التامة يبايع أو لا يبايع، وله رأيه فى ذلك لا يصح لأحد إكراهه على خلافه، ولا حمله على الدخول فيما دخل فيه جماعة المسلمين، فمكث على هذا إلى أن ماتت زوجته فاطمة، فذهب إلى أبى بكر فبايعه حرًا من نفسه.

وكذلك تخلف سعد بن عبادة سيد الخزرج من الأنصار عن بيعه أبى بكر، فلما قام بعده عمر تخلف عن بيعته أيضاً، وكان قد اجتمع مع الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة ليبايعوا واحداً منهم على حكم المسلمين، لأنهم كانوا يرون أنهم أصحاب الدار، وأن المهاجرين طارئون فيها عليهم، فهم أحق بالحكم فيها منهم.

وكان أن عدل الأنصار عن رأيهم كما سبق ، فبايعوا جميعاً
أبا بكر ، وبقي سعد بن عبادة وحده على رأيه دون الأنصار جميعاً ،
بل دون جميع المسلمين في عصره ، فلما فتحت الشام ذهب إلى
حوران مغاضباً لقومه ، لأنهم خذلوه ولم يبايعوه ، فأقام بها مصراً
على رأيه في حرية تامة ، لا يحاول أحد صرفه عنه ، ولا إكراهه
على الدخول فيما دخل المسلمون فيه جميعاً من البيعة لأبي بكر
وعمر ، حتى مات بحوران سنة ١٥ هـ - ٦٣٦ م .

ولا يقدر هذا في إسلامه ولا إسلام فاطمة الزهراء قبله ، نعم
قد ورد عن النبي ﷺ أنه قال : (من مات وليس له إمام مات ميتة
جاهلية) ؛ لأنه يمكن حمله على الندب لا على الوجوب إن قلنا
إنه خبر بمعنى الأمر ، ويمكن أن يكون مجرد تشبيه لمن مات في
الإسلام وليس له إمام بمن مات في الجاهلية ، لأنه لم يكن للناس
إمام فيها يجمعهم على الحكم ، بل كان لهم فيها رؤساء متعددون ،
كرؤساء القبائل ونحوهم ، ولا شيء في عهدنا الحاضر ، لأن الأمة
مصدر السلطات ، تصرفها كيف شاءت ، وتختار من شكل الحكم ما
يلئم حالها في كل زمان ومكان .

٣ - حق الأقلية في معارضة الأكثرية في الحكم :

وكذلك للأقلية حق الاعتراض على الأكثرية المناصرة للحكم
القائم ، فلها من الحرية التامة في ذلك مثل ما للفرد سواء بسواء ،

لأن الفرد قد اكتسب هذا الحق على أساس أن الأمة مصدر السلطات في الإسلام، فله نصيب مما لها في ذلك لأنه فرد منها، وكذلك الأقلية أفراد من الأمة، فيجب أن يكون لهم نصيب في ذلك أيضاً. وكان هناك من سكان المدينة من يعارضون على نفاق، وعلى رأسهم عبد الله بن أبي بن سلول من الخزرج، لأنه كان مرشحاً لرياسة أهل المدينة قبل هجرة النبي ﷺ، فحالت هذه الهجرة دون أمنيته في ذلك، ولكنه رأى هو ومن بقى على الإخلاص له أن يتظاهروا بالدخول في الإسلام موافقة لمن دخل فيه من جمهور الأوس والخزرج، على أن يمثلوا دور المعارضة كلما سنحت فرصة للمعارضة في الحكم، فلعلهم يؤثرون يوماً ما في جمهور من أخلص الدخول في الإسلام، فيرجعوه إلى مثل ما كانوا عليه قبله.

وقد أخذوا من أجل هذا اسم المنافقين، لأنهم كانوا يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، لكن ما في بطونهم كان يظهر أثره كثيراً فيهم، فتظهر منهم معارضة سافرة للحكم، ولكنها لا تلبث أن تفشل بحسن سياسة النبي ﷺ، وبقوة إخلاص جمهور الأنصار من الأوس والخزرج للإسلام، فإذا فشلت معارضتهم أخذوا يظهرن التبرؤ منها فيقبل النبي ﷺ ما يظهرونه عن التبرؤ، ولا يؤاخذهم بشيء على ما أظهروه من المعارضة، لأنه كان يؤمن بحق من يعارض في حكمه، لو لم يكن مخلصاً في معارضته، ويرى هذا خيراً من أخذ الناس بالكبت والقهر لأن الحرية السياسية حق من الحقوق

التي يجب الإيمان بها، وهي تفيد الحكم ولا تضره، وتربي الناس تربية حرة كريمة تقطع الطريق أمام من تسول نفسه له أن يسلك سبيل الطغيان في الحكم، فيستبد بالناس في حكمه، ولا يجعل لهم حقا في استعمال الحرية السياسية معه.

ومن هذا ما أظهوره من المعارضة حين نقض بنو قينقاع من يهود المدينة حلفهم مع المسلمين، وكانوا حلفاء الخزرج قبل الإسلام، فاستمروا على حلفهم معهم بعده، فلما نقضوا حلف المسلمين تبرأ عبادة بن الصامت أحد رؤساء الخزرج من حلفهم، وتشبث به عبد الله بن أبي، وقال: إني رجل أخشى الدوائر يعني أنه يخشى أن يصاب اقتصاد المدينة بسوء إذا جلا منها هؤلاء اليهود، لأنهم كانوا أصحاب أموال وفيرة فيها، وكانوا يقومون فيها بصناعات مهمة، مثل صناعة صياغة الذهب ونحوها.

فأنزل الله فيه الآيتين ٥١ ، ٥٢ من سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ قَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْمِينًا ﴿٥٢﴾

فلم تؤثر هذه المعارضة شيئا في نفس الأنصار، لأن هؤلاء اليهود كانوا طارئين على المدينة من الشام حين هربوا من حكم الأجانب فيهم، فاعتنوا فيها وأفقروا أهلها بما عرفوا به من الجشع في

جمع المال، وإغراق أهل الديون في الديون بالربا الفاحش، وقد أيقظ الإسلام أهل المدينة بعد غفلتهم، فلم يكن لهم بد من التخلص من هذا الأجنبي الدخيل فيهم، والذي ساءه أن يتيقظوا بالإسلام من غفلتهم، لأن في تيقظهم قضاء على استغلاله السيئ لهم.

فأجلى النبي ﷺ هؤلاء اليهود من المدينة، بعد أن حاصروهم في حصونهم، وسلموا له بعد أن عجزوا عن مقاومته، فهاجروا من المدينة إلى أنرعات بالشام، وتركوا أموالهم بالمدينة للمسلمين، وهي أموال استنزفوها من دمائهم فرجعت إليهم.

وكذلك أظهروا المعارضة عن غزوة أحد، وقد سبق أن المسلمين اختلفوا في الخروج من المدينة لقتال قريش، وكان من رأى النبي ورأى شيوخ المهاجرين والأنصار ألا يخرجوا من المدينة، فاختار عبد الله بن أبي هذا الرأى أيضاً لهوى في نفسه، وكان من رأى الأحداث الخروج من المدينة، فنزل النبي ﷺ على رأيهم لكثرتهم.

فساء هذا عبد الله بن أبي، فلما بلغ جيش المسلمين الشوط - وهو بستان بين أحد والمدينة - رجع بثلاثمائة من أصحابه وقال: عصانى وأطاع الولدان، فعلام نقتل أنفسنا؟ فتبعهم عبد الله بن عمرو من الأنصار وقال لهم: يا قوم، أذكركم الله أن تخذلوا قومكم ونبيكم، فقالوا له: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبَعَنَّاكُمْ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٦٧] فقال لهم: أبعدكم الله! فسيغنى الله نبيه عنكم.

فانقسم المسلمون فرقتين في شأنهم: فرقة رأَت قتالهم، وفرقة رأَت تركهم، فأنزل الله في شأنهم الآية [٨٨ من سورة النساء:]

﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئْتَيْنِ ۗ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾

فتركهم وشأنهم، لأن وجود مثلهم في الجيش يضر ولا ينفع، فيكون من الخير للمسلمين عدم وجودهم في جيشهم، والمهم أنهم تركوا أحراراً أيضاً، فلم يؤخذوا بشيء على خذلانهم، لأنهم لم يكونوا أهلاً لشرف الجهاد حتى يؤخذوا به.

وكذلك فعلوا مع بنى النضير من اليهود ما فعلوا مع بنى قينقاع، وكانوا حلفاء الخزرج أيضاً، فلما نقضوا حلفهم مع المسلمين تشبث عبد الله بن أبي بحلفهم، فأجلاهم النبي ﷺ من المدينة أيضاً.

وكذلك لعبوا دوراً خطيراً في معارضتهم أثناء رجوع المسلمين من غزوة بنى المصطلق، وكان أجير لعمر بن الخطاب خاصم حليفاً للخزرج فضربه حتى سال دمه، فاستصرخ قومه الخزرج. واستصرخ الأجير المهاجرين، فأقبل الذعر من الفريقين. وكادوا يقتتلون لولا أن خرج النبي ﷺ فقال: «ما بال دعوى الجاهلية: يا فلان؟» فأخبر بالخبر، فقال: «دعوا فإنها منتنة» ثم كلم المضروب حتى أسقط حقه، وسكنت الفتنة.

فانتهازها عبد الله بن أبي فرصة لإظهار معارضته وكان، عنده رهط من الخزرج، فقال لهم: ما رأيت كاليوم مذلة، أو قد فعلوها؟

نافرونا فى ديارنا، والله ما نحن والمهاجرون إلا كما قال الأول:
سمن كلبك يأكلك، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز
منها الأذل.

ثم التفت إلى رهطه وقال: هذا ما فعلتم بأنفسكم. أحللتموهم
بلادكم وقاسمتوهم أموالكم، أما والله لو أمستكم عنهم بأيديكم
لتحولوا إلى غير داركم، ثم لم ترضوا بما فعلتم حتى جعلتكم
أنفسكم عرضاً للمنايا دون محمد، فأبتمتم أولادكم، وقللتكم وكثروا،
فلا تنفقوا عليهم حتى ينفضوا من عنده.

فيظهر عبد الله بن أبى المهاجرين بمنظر الأجانب من الأنصار،
وينظر إليهم كما ننظر الآن إلى المستعمرين الأجانب ويقيم معارضته
لهم على هذا الأساس وليس أن المستعمرين الأجانب على الحقيقة
فى المدينة هم اليهود الذين كان يدافع عنهم، ويعمل على بقائهم
فى المدينة ليتمصوا دماء أبنائها، ويعيشوا منعزلين عنهم فى
حصونهم، أما المهاجرون فقد خالطوا الأنصار فى الدور، وامتزجوا
بهم امتزاجاً تاماً، حتى صاروا كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وكالجسم
الواحد الذى إذا تألم منه عضو تألم له الآخر.

وكان فى مجلس عبد الله بن أبى شاب قوى الإيمان، اسمه زيد
بن أرقم، فذهب إلى النبى ﷺ فأخبره بهذه المؤامرة الخطيرة، وكان
فى مجلسه عمر بن الخطاب، فاستأذنه فى قتل عبد الله بن أبى،
أو أن يأمر أحداً غيره بقتله، فنهاه عن ذلك وقال له: كيف يا عمر
إذا تحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه؟

وانها لحرية ما بعدها حرية أن يغضى النبي عن ائتمارهم هذا الإغضاء، وأن يبقى على اسم الصحبة لهم ليمضوا فى ظلها أحراراً يعارضون ويعارضون، فلن يضيق صدره فى يوم ما بمعارضتهم، ولن يقف يوماً ما فى سبيل حريتهم، بل يتركهم ينفسون بالحرية عما فى صدورهم، لأن الضغط يولد الانفجار، ويزيد فى العداوة والبغضاء.

وكذلك أظهر هؤلاء المعارضون أو المنافقون التبرم فى غزوة الأحزاب، حين اشتد الأمر بالمسلمين وطال عليهم حصار المشركين لهم ونقض يهود بنى قريظة عهودهم معهم، وكان النبي ﷺ وعدهم بالنصر، فقال المنافقون حين اشتد الأمر: «ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً»، ثم انسحبوا قائلين إن بيوتنا عورة نخاف أن يغير عليها العدو، ويستولى على نساءنا وأموالنا، «وما هى بعورة إن يريدون إلا فراراً».

ثم حصل الفرج للمسلمين، وانصرف عنهم المشركون من غير قتال، فلم يؤخذ المنافقون بشيء على ما أظهروه من ذلك، لأنه حقد دفين لا براء لهم منه، وخير علاج لهم أن يتركوا أحراراً فيها حتى تقضى ناره على أنفسهم، لأن الحقد يأكل القلوب كما تأكل النار الحطب.

ثم كانت غزوة تبوك التى بلغ فيها النبي ﷺ أن الروم جمعوا الجموع يريدون غزو المدينة، فأراد أن يخرج إليهم ليدفعهم عنها

قبل أن يصلوا إليها، وكان هذا في زمن عسرة الناس، وجذب البلاد، وشدة الحر.

فانتهازها عبد الله بن أبي فرصة لم يكن ينتظر مثلها، ورأى أن المسلمين سيحاربون دولة قوية تققسم الأرض هي ودولة فارس، فليس شأنها مثل شأن القبائل العربية التي أمكنهم الانتصار عليها، فلينتهز هذه الفرصة ليثبط الناس، ويهول في أمر الروم ما يهول، ليوقع الفتنة بين المسلمين وينهى بها أمرهم، وتعود له آماله في الرياسة على أهل المدينة.

وكان مما يقوله في تثبيط الناس: يغزو محمد بنى الأصفر - الروم - مع جهد الحال والحر والبلد البعيد! يحسب محمد أن قتال بنى الأصفر معه اللعب؟ والله لكأنى أنظر إلى أصحابه مقرنين في الحبال!

وقام المنافقون معه يثبطون الناس، بعد أن أظهروا الامتناع عن الخروج، واستأذن جماعة منهم النبي ﷺ في عدم الخروج فأذن لهم، لأنه كان يرى الجهاد شرفاً لا يصح لثلهم، ولم يؤاخذهم بشيء على عدم خروجهم وعلى تثبيطهم، لأن أصحابه كانوا من الإخلاص له بحيث لا يؤثر فيهم هذا التثبيط، فليتركهم وما يفعلون لأنهم لا يضررون به إلا أنفسهم، ولعل إطلاقه الحرية لهم يحملهم في يوم ما على محاسبة أنفسهم في إساءة استعمالها، وفي محاربة إخوانهم بها.

وكانت غزوة تبوك في السنة التاسعة من الهجرة، وفي ذى القعدة منها مرض عبد الله بن أبيّ مرض الموت، فطلب من النبي ﷺ حين دنا أجله أن يعطيه قميصه ليكفن فيه، فلم يبخل عليه به، ولم يظهر شيئاً من الشماتة في موته، بل حفظ له ما كان له من المقام الكبير قبل الإسلام، وأنه ثابر على معارضته بعد الإسلام وبذل فيها ما بذل، فلا يصح أن يجمع له في دنو أجله بين مرارة الفشل ومرارة الشماتة أو نحوها مما لا يليق بين رجلين كبيرين، وللموت شأنه بين كبار الناس، ويجب أن ينسى فيه ما كان قبله في الحياة.

فلما مات صلى عليه النبي ﷺ صلاة لم يطل مثلها، وشيع جنازته حتى وقف على قبره، ثم كان غاية ما عمل مع المنافقين أن منعه الله تعالى من الاستغفار لهم، ومن الصلاة على موتاهم والقيام على قبورهم، وتركوا بعد هذا على حريتهم في نفاقهم، حتى انتهى بهذه المعاملة الكريمة عهد النفاق؛ وانقطعت هذه المعارضة بانتهاء عهده في أواخر حياة النبي ﷺ.

ثم جاء عهد الخلفاء الراشدين، فمضى المسلمون في الفتوح التي شغلتهم يداً واحدة على عهد أبي بكر وعمر، وفي صدر خلافة عثمان، إلى أن ظهر المعارضون السابقون له في الحكم، فلم يضق صدره بمعارضتهم أيضاً، لأن حق المعارضة من الأصول المقررة في الإسلام، بل ظل يطاولهم ويطاولهم، وينظر في شكاويهم ومطالبهم، ويحقق فيما يعترضون به عليه، مع أن معارضتهم كانت خارجة عن الحدود المقبولة، لأنها كانت تتخذ شكل ثورة لا شكل معارضة.

وكذلك فعل على مع معارضيه فى قبول التحكيم بينه وبين معاوية، وكانت معارضتهم خارجة عن الحدود المقبولة أيضاً، لأنها كانت تتخذ شكل ثورة لا شكل معارضة.

فلما أنكر عليه معارضوه ما أنكروه عليه لم ينكر عليهم معارضتهم له، لم ينكر عليهم إصرارهم عليها، بل قال لهم فى بعض خطبه، إن لكم عندنا ثلاثا ما صحبتمونا: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفىء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدءونا.

فأطلق لهم الحرية فى معارضة حكمه، ولم يمنعهم من الإصرار على معارضتهم فيما أنكروه عليه، لأن هذه المعارضة حق من حقوقهم، ولهم حريتهم أن يعارضوا فى حدود المعارضة المقبولة، فلا تمنعهم من حقوقهم فى الدولة شيئاً، ولا تحرمهم أن يعيشوا فيها إخواناً لمن يعارضونهم من الكثرة المناصرة للحكم. وهذا هو منتهى الحرية فى الدولة، وهى حرية لم تكن معروفة فى ذلك الوقت، وإنما كان ملوكه يحكمون فيه على أنهم آلهة أو أشباه آلهة فلا حق لأحد فى معارضتهم، ولا حرية لرعاياهم لأنهم عبيد لهم.

٤ - قتال مانعى الزكاة:

ولا يعكر على ما أعطاه الإسلام لأفراد الدولة وطوائفها من الحرية السياسية ما حصل فى أول خلافة أبى بكر من قتال المرتدين

ومانعى الزكاة ولا كلام لنا فى قتال المرتدين الآن، لأن موضعه سيأتى فى الكلام على الحرية الدينية.

وانما هذا موضع الكلام فى قتال مانعى الزكاة، فقد يقال: إنهم كان لهم رأيهم أو شبهتهم فى منعها. فلم يكن لأبى بكر قتالهم على رأيهم أو شبهتهم، لأنهم كانوا يعارضون فى حقه فى أخذها منهم، ويرون أن الخطاب فى قوله تعالى فى الآية ١٠٣ من سورة التوبة: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾، خاص بالنبي ﷺ لأنه هو الذى يملك من التطهير والتزكية والصلاة ما لا يملك غيره.

ولا يصح أن يؤثر خطأهم فى فهم الآية فى حقهم فى حرية الرأى ولو كان خطأ، لأن الذى يجب فى هذه الحالة أن يُبين لهم خطأهم فى رأيهم، لا أن نقاتلهم أو نلجئهم بوسيلة انتقامية أخرى إلى العدول عن رأيهم إلى رأينا. والحقيقة أن الزكاة هى التى تطهر نفوسهم وتزكيهم، لأنها تعودها بذل المال، فلا يبخل به على مستحقه، ولا يملك النبي ﷺ شيئا من ذلك، وإلا كان هذا فى الإسلام شبيها بحق الغفران لرجال الدين فى المسيحية، والآية صريحة فى إسناد ذلك إلى الزكاة نفسها، وأما صلواته عليهم فليست إلا دعاء لهم عند دفعها ترغيبا لهم فيه.

ولعلمهم فهموا خطأ أيضا أن الإسلام دين لا دولة، وأن الزكاة فى الحقيقة ضريبة دولة مثل غيرها من الضرائب، وأن أبا بكر

لم يكن من حقه أن يقلب هذا الدين إلى دولة يقوم عليها، فلا يكون من حقه أخذ زكاة منهم. وهم مخطئون في هذا أيضاً، لأن الإسلام دين ودولة معاً. ولا يكون هناك قيمة لرسالته إلا إذا طبقت مثلها العليا في دولته. ولكن خطأهم في هذا لا يؤثر في حقهم في الحرية السياسية في الدولة. ولا يسوغ قتالهم على رأى لهم في الحكم، وهو جائز لهم بمقتضى حقهم في هذه الحرية.

وإنما لم يعكر قتال أبى بكر لهم على حقهم فى الحرية السياسية. لأنهم تجاوزوا الحد المباح لهم فى الرأى إلى استعمال القوة فى الدفاع عنه. فحملوا السلاح يقاتلون به الدولة القائمة. وأعلنوا عصيانهم وخروجهم عليها.

ومن حق كل دولة أن تقاتل فى سبيل تحصيل ضرائبها. لأنها لا يمكنها أن تقوم بالمصالح العامة للدولة إلا بهذه الضرائب. على أن هؤلاء المانعين للزكاة إنما أرادوا الرجوع إلى جاهليتهم التى لم يكن لهم فيها دولة منظمة: ليعيشوا بعد الإسلام فيما كانوا فيه من فوضى قبله؛ فيأكل قويمهم ضعيفهم، ويعيثوا فى الأرض فساداً، ولا يمكن أن يقبل الإسلام عودتهم إلى هذه الحالة، إلا أن يعطى لدولته حق استعمال القوة مع من يريد العودة إليها بالقوة.

ولهذا ذكر العيني فى شرحه على صحيح البخارى، أن أبا حنيفة ذهب إلى أن مانع الزكاة لا يقتل ولا يقاتل، بل تؤخذ الزكاة منه قهراً باليد لا بالسيف، ولا يحل دمه إلا إذا انتصب للقتال، كما

فعل أبو بكر مع مانعى الزكاة فى خلافته، لأنه لم يقاتلهم إلا عندما انتصبوا لقتاله.

على أن قتال هؤلاء المانعين للزكاة لم يكن فى أول الأمر محل اتفاق بين الصحابة، بل كان أبو بكر هو الذى يدعو إلى محاربتهم، وكان بعض الصحابة يرى فى أول الأمر أنهم لا يحل قتالهم، لأنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وماداموا يشهدون بذلك فهم مسلمون لا يحل قتالهم، ولا يؤثر منعهم للزكاة فى إسلامهم، وليس لهذا معنى عندى إلا أنهم كانوا يرون أن العرب أحرار فى أن يدخلوا فى خلافة أبى بكر أو لا يدخلوا، لأنه لا يلزم أن يكون فى الإسلام دولة واحدة، بل يجوز أن يكون فيه دول متعددة.

ولكن رأى أبى بكر فى جمع العرب على دولة واحدة كان هو رأى الراجح، وكان له من الآثار الحسننة فى التاريخ الإسلامى بعده ما كان، ولا يعلم إلا الله كيف يكون تاريخه لو انتصر رأيهم على رأيه، فقد أصر رحمه الله تعالى على رأيه حتى وافقه جمهورهم عليه، فقاتلوا المرتدين ومانعى الزكاة حتى جمعوا العرب على دولة واحدة، ليسيروا يداً واحدة فى ركب الحضارة، ويكون لهم فيها من التاريخ المشرق ما يكون.

٥- قتال الخوارج:

وكذلك كان قتال على بن أبى طالب فى خلافته للخوارج، لأنه لم يقاتلهم على معارضته فى قبوله للتحكيم بينه وبين معاوية، بل

أبقاهم على حريتهم التامة فى هذه المعارضة، وفى الإصرار عليها
إذا لم يقتنعوا برأيه فى قبول هذا التحكيم، وأعطاهم ثلاثة حقوق
هى جماع مالهم من حق فى الحرية السياسية:

(١) ألا يمنعهم مساجد الله أن يذكره فيها.

(٢) ألا يمنعهم الفىء مادامت أيديهم مع يديه هو وأصحابه.

(٣) ألا يقاتلهم إلا إذا قاتلوه.

فلما تركوا صحبته وخرجوا من الكوفة إلى حروراء فتجمعوا
فيها وأخذوا يقاتلون من لا يرى رأيهم، خرج ﷺ إلى قتالهم، ومع
هذا لم يبدأهم بالقتال حين وصل إليهم، بل أرسل إليهم أن ادفعوا
قتلة إخواننا منكم نقتلهم بهم، ثم إنا تاركوكم وكافون عنكم.
فقالوا: كلنا قتلهم، وكلنا مستحل لدمائكم ودمائهم. فقاتلهم على
استحلالهم لدماء المخالفين لرأيهم، ولم يقاتلهم على معارضته فى
الرأى.

وبعد فماذا كان جزاء الخلفاء الراشدين الأربعة حين جعلوا من
أنفسهم خداما للناس، لا آلهة ولا أشباه آلهة؟.

وماذا كان جزاؤهم حينما أطلقوا للناس هذه الحرية التامة،
ولم يتعالوا عليهم بحراس يحرسونهم منهم؟

لقد كان جزاء عمر وعثمان وعلى القتل ممن انتمنواهم على
حياتهم، ولم يقيموا حراساً عليهم يحرسونهم منهم، لأنهم ظنوا
أن فى العدل الذى آثروه فى حكمهم بقدر طاقتهم خير حارس لهم،

وظنوا أن فيما قدموه من الجهاد فى إعلاء شأن الإسلام ما يقدره
الناس لهم، فلا تطيعهم أنفسهم على سفك شىء من دمائهم.
وكانوا مع هذا شجعانا لا يخافون القتل، وقد بذلوا أنفسهم
فى سبيل الله منذ أسلموا، وهم شبان تعز الحياة على أمثالهم، فلم
تعز عليهم فى إعلاء شأن دينهم، فلا يليق بهم أن يظهرُوا بمظهر
الخائفين عليها فى شيخوختهم، فيتخذوا لهم حرسًا يحافظون
على حياتهم.

ألا قُتل الإنسان ما أكفره للإحسان! وما أسوأ تصرفه فى إطلاق
الحرية له، ولقد جنى بهذا على نفسه أشد جناية، وممكن للطغاة
أن يحكموه بالقوة والعسف، ويحرموه من هذه الحرية التى لم
تعرف قدرها.

* * *